قوله لكن الاصح انه رجع الى قولهما على ما روى نوح ابن ابي مريم عنه قال فخر
الاسلام لان ما قاله مخالف كتاب الله ظاهرا حيث وصف المنزل بالعربي وقال
ابو اليسر هذه مسئلة مشكلة لا يتضح لاحد ما قاله ابو حنيفة وقد صنف الكرخي
فيها تصنيفا طويلا ولم يات بطائل شافي قوله باعتبار وضعه بيان للتقسيمات الاربع
اجمالا وفي لفظ ثم دلالة على ترتبها على الوجه المذكور لان السابق في الاعتبار هو
وضع اللفظ للمعنى ثم استعماله فيه ثم ظهور المعنى وخفاؤه من اللفظ المستعمل فيه
وبعد ذلك البحث عن كيفية دلالة اللفظ على المعنى المستعمل هو فيه ظاهرا كان او
خفيا وفخر الاسلام قدم التقسيم باعتبار ظهور المعنى وخفائه عن اللفظ على
التقسيم باعتبار استعماله في المعنى نظرا الى ان التصرف في الكلام نوعان تصرف
في اللفظ وتصرف في المعنى والاول مقدم ثم الاستعمال مرتب على ذلك حتى كانه
لوحظ اولا المعنى ظهورا وخفاء ثم استعمل اللفظ فيه فاللفظ بالنسبة الى
المعنى ينقسم بالتقسيم الاول عند القوم الى الخاص والعام والمشترك
والماول لانه ان دل على معنى واحد فاما على الانفراد وهو الخاص او على الاشتراك
من الافراد وهو العام وان دل على معان متعددة فان ترجح البعض على الباقي
فهو الماول والا فهو المشترك والمصنف اسقط الماول عن درجة الاعتبار
وادرج الجمع المنكر وبالتقسيم الثاني الى الحقيقة والمجاز والصريح والكناية
لانه ان استعمل في موضوعه فحقيقة والا فمجاز وكل منهما ان ظهر مراده فصريح
وان استتر فكناية وبالتقسيم الثالث الى الظاهر والنص والمفسر والمحكم
والى مقابلاتها لانه ان ظهر معناه فاما ان يحتمل التاويل اولا فان احتمل فان كان
ظهور معناه بمجرد صيغته فهو الظاهر والا فالنص فان لم يحتمل فان قبل
النسخ فهو المفسر وان لم يقبل فهو المحكم وان خفي معناه فاما ان يكون خفاؤه لغير
الصيغة وهو الخفي او لنفسها فان امكن ادراكه بالتامل فهو المشكل والا فان
كان البيان مرجوا فيه فهو المجمل والا فالمتشابه وبالتقسيم الرابع الى
الدال بطريق العبارة وبطريق الاشارة وبطريق الدلالة وبطريق الاقتضاء
لانه ان دل على المعنى بالنظم فان كان مسوقا له فعبارة والا فاشارة وان لم

نزل عليه بالنظم او دل عليه بالمفهوم لغة فهو الدلالة والا فالاقتضاء
والعمدة في ذلك الاستقراء الا ان هذا وجه ضبط فان قلت من حق الاقسام
التباين والاختلاف وهو منتف في هذه الاقسام ضرورة صدق بعضها على بعض كما لا يخفى
قلت هذه تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف
من جميع اقسامها بل بين الاقسام الخارجة من تقسيم تقسيم وهذا كما يقسم الاسم
تارة الى المعرب والمبني وتارة الى المعرفة والنكرة مع ان كلا منهما اما معرب او
مبني على انه لو حصل الجميع اقساما متقابلة لكفى فيها الاختلاف بالحيثيات
والاعتبارات كما في اقسام التقسيم الاول فان لفظ العيون مثلا عام من حيث
تناول جميع افراد الباصرة ومشترك من حيث الوضع للباصرة وغيرها وكذا
التقسيم الثاني قوله وهذا ما قال عبر فخر الاسلام عن التقسيم الاول بقوله
في وجوه النظم صيغة ولغة فقيل الصيغة واللغة مترادفان والمقصود
تقسيم النظم باعتبار معناه نفسه لا باعتبار المتكلم والسامع والاقرب
ما ذكره المصنف وهو انه عبارة عن الوضع لان الصيغة هي الهيئة العارضة
للفظ باعتبار الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض واللغة
هي اللفظ الموضوع والمراد ههنا مادة اللفظ وجوهر حروفه بقرينة
انضمام الصيغة اليها والواضع كما عين حروف ضرب بازاء المعنى المخصوص عين
هيئته بازاء معنى المضي فاللفظ لا يدل على معناه الا بوضع المادة والهيئة فعبر بذكرهما
عن وضع اللفظ وعبر عن التقسيم الثاني بقوله في وجوه استعمال ذلك
النظم وجريانه في باب البيان اي في طرق استعماله وانه في الموضوع له فيكون
حقيقة او في غيره فيكون مجازا وفي طرق جريان النظم في بيان المعنى واظهاره
من انه بطريق الوضوح فيكون صريحا او بطريق الاستتار فيكون كناية وعن
الثالث بقوله في وجوه البيان بذلك النظم اي طرق اظهار المعنى ومراتبه
وعن الرابع بقوله في معرفة وجوه الوقوف على المراد والمعاني اي معرفة
طرق اطلاع السامع على مراد المتكلم ومعاني الكلام بانه يطلع عليه من طريق
العبارة او الاشارة او غيرهما قوله التقسيم الاول اللفظ الموضوع اما ان يكون

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)